الأمم المتحدة



Distr.: General
13 September 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته الأربعين، المعقودة في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي تم بموجبه إنشاء فريق دولي عامل لمساعدة حكومة كوت ديفوار في تنفيذ برنامجها وتوطيد وتعزيز آليات المتابعة القائمة.

وفي هذا الصدد، أحيل إليكم نص البيان الصادر عن الفريق الدولي العامل لدى اختتام اجتماعه الوزاري العاشر المعقود في أبيدجان في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على عرض هذا البيان على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي **عنان**

180906 180906 06-52201 (A)

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

البيان الختامي للاجتماع الوزاري العاشر للفريق الدولي العامل المعني بكوت ديفوار

١ - عُقد الاجتماع الوزاري العاشر للفريق الدولي العامل في أبيدجان في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، برئاسة وزير الدولة ووزير الخارجية والفرانكفونية في الكونغو، رودولف أدادا، وبيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء فرنسا، وغانا، وجنوب أفريقيا، فضلا عن مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، وممثلو بنن، وغينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والنيجر والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

٢ - وأدان الفريق بشدة إلقاء النفايات السامة في عدة مواقع من ضواحي أبيدجان، وثقافة الإفلات من العقاب التي ساعدت على ارتكابه، وأعرب عن تضامنه مع الشعب الإيفواري وتعاطفه مع الضحايا وأفراد أسرهم. وحث الحكومة على تعجيل التحقيقات الجارية بغية تحديد المسؤولين الإداريين والسياسيين عن هذه الأعمال الإجرامية البالغة الخطورة ومعاقبتهم. ويوجه الفريق إلى الشركاء الدوليين نداء عاجلا يدعوهم فيه إلى الاستجابة بأسرع ما يمكن لطلب المساعدة الذي قدمته الحكومة للتغلب على هذه الكارثة الصحية والإيكولوجية.

٣ - واستمع الفريق لكلمة رئيس الوزراء عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن كوت ديفوار المعقود في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة. واستمع الفريق أيضا إلى عرض من رئيس الوزراء بشأن نتائج الاجتماع الذي عقد بين القادة الإيفواريين الرئيسيين في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في ياموسوكرو لتذليل العقبات التي تحول دون المواصلة الفعلية لعملية السلام. وأحاط الفريق علما كذلك بالأسباب التي أفاد رئيس الوزراء بأنها أدت إلى استقالة حكومته، وشجعه على مواصلة مشاوراته مع جميع الأحزاب الإيفوارية للشروع فورا في تشكيل حكومة جديدة مع التقيد الدقيق بالقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، يوجه الفريق إلى جميع القوى السياسية الإيفوارية نداء يدعوها فيه إلى أن تنضم

إلى الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء. واستمع الفريق أيضا إلى بيانات أدلي بها الممثل السامي المعني بالانتخابات وقادة القوات المحايدة.

٤ - وإذ أعرب الفريق مجددا عن تأييده الكامل لرئيس الوزراء فيما يبذله من جهود لتنفيذ عملية السلام، أعرب عن قلقه البالغ إزاء كثرة العقبات الشديدة والمتواصلة التي تعوق تنفيذ قرارات ياموسوكرو، وخارطة الطريق. وتنشأ عن هذا المأزق مخاطر تهدد على نحو متزايد الحالة الأمنية والإنسانية في البلد.

٥ - ويلاحظ الفريق أن هذه العقبات تعزى إلى عدة أسباب رئيسية من بينها ما يلي:

(أ) غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف السياسية الرئيسية الفاعلة؛

(ب) الانقسام العميق القائم بين الأطراف السياسية الرئيسية الإيفوارية الفاعلة، حول المسألة الأساسية المتعلقة بإعداد قوائم انتخابية جديدة موثوقة، وهو ما يشكل شرطا لا بد منه لإجراء انتخابات حرة، وسليمة، ومفتوحة وشفافة؛

(ج) وقف عملية تفكيك الميليشيات وتعليق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بسبب انقطاع الحوار العسكري؛

(د) الازدواجية المؤسسية، والخلافات حول تفسير القوانين، الأمر الذي يشلّ عمل الحكومة ويعقّد تنفيذ عملية السلام والمصالحة، ويشوه حياد العملية الانتخابية؛

(هـ) استحالة ممارسة رئيس الوزراء للسلطات المسندة إليه بموجب القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، وبخاصة فيما يتعلق بالتعيينات في الوظائف المدنية والعسكرية.

٦ - وإذ ساور الفريق القلق إزاء ما لاحظه من عقبات تعرقل عمل المحاكم المتنقلة، شدد على ضرورة المسارعة باتخاذ تدابير خاصة وأخرى استثنائية لاستئناف العملية، والسماح بإصدار نسخ مطابقة لشهادات الميلاد، وشهادات الجنسية بأسرع ما يمكن وعلى نحو عادل. وأشار الفريق أيضا إلى أن المجلس التنفيذي هو الذي يتحمل وحده، مثلما أكده الوسيط، المسؤولية عن تنفيذ عملية الانتخابات، وإعداد قوائم انتخابية موثوقة وتتفق مع المعايير الدولية.

٧ - ويشدد الفريق على أن العقبات المذكورة تجعل من المستحيل تنظيم الانتخابات في المواعيد المحددة في قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، يرى الفريق ضرورة أن يحدد مجلس الأمن إطارا انتقاليا جديدا يمكّن من معالجة أسباب العقبات المذكورة أعلاه.

٨ - ويوصي الفريق الأمم المتحدة بتوخي اتخاذ التدابير التالية:

(أ) القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بتحديد ترتيبات مؤسسية وإدارية جديدة، خلال فترة ما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تكفل الأداء الفعال للمؤسسات الانتقالية، والتزام قوات الأمن سلوكا يكرس قيم الجمهورية؛

(ب) قيام مجلس الأمن باعتماد قرار جديد يزيل أوجه الغموض، ويعزز بشكل حاسم الممارسة الفعلية للسلطات المسندة إلى رئيس الوزراء، ويشرك كذلك المجتمع الدولي في تنفيذ خارطة الطريق، وبخاصة الولاية والقدرات المسندة إلى الممثل السامي المعني بالانتخابات؛

(ج) اعتماد جزاءات فردية تستهدف بخاصة المسؤولين عن عرقلة عملية السلام والمصالحة.

٩ - ويشجع الفريق رئيس الوزراء على زيادة إشراك المجتمع المدني في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في إطار منتدى الحوار الوطني.

١٠ - وسيعقد الفريق اجتماعه القادم في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في كوت ديفوار.